

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٦٩٨٨

الأربعاء، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيد ستانكانيي
	أستراليا	السيدة كنغ
	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشيف
	باكستان	السيد ترار
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد شين بو
	غواتيمالا	السيد روسيتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل (S/2013/354)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل

(S/2013/354)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد رومانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد برودي.

السيد برودي (تكلم بالإنكليزية): أنا ممتن جدا لإتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن للمرة الثانية، فضلا عن تقديم تقرير الأمين العام عن منطقة الساحل (S/2013/354). لقد عينت مبعوثا خاصا في تشرين الأول/أكتوبر على أساس الاعتراف بضرورة التركيز على الساحل بوصفها منطقة، وبالتالي على استراتيجية بوصفها استراتيجية للمنطقة، من أجل مساعدة شعوب وحكومات المنطقة على صون السلام والأمن وتحقيق التنمية في الأجلين الطويل والقصير. وعلى نحو ما ذكرت في آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى

المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6882) فإن التحديات التي تواجه شعوب منطقة الساحل لا تزال هائلة. ومن شأن استراتيجية قادرة على النهوض بالجهود الحالية وحدها، أن تمكن حكومات المنطقة من التغلب على تلك التحديات. ولا تزال الجهود المستمرة في منطقة الساحل تكتسي أهمية بالغة،

علاوة على أهمية تعزيز التنسيق بينها. غير أنه لا مناص من القول بكل صدق، أن اتباع استراتيجية يقتصر دورها على تعزيز التنسيق بين الجهود الحالية فحسب لن تكون كافية. ومن الضروري توفر رؤية على نطاق أوسع. وعليه، فقد قدمت رؤيتي للاستراتيجية المؤلفة من أربعة عناصر، استنادا إلى الركائز الأربع التي اقترحها الأمين العام: الحوكمة، والأمن، والاحتياجات الإنسانية، والتنمية - على النحو الذي يبينه لدى تعييني، مقترنة بطلب تحديد مجالات التعاون بين حكومات المنطقة والمجتمع الدولي، وبين شعوب منطقة الساحل، وأخيرا، في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأرى أن تكون تلك الاستراتيجية الأساس الذي تقوم عليه الاستجابة الجماعية لتحديات المنطقة. وعليه، فإنه يجب علينا جميعا أن نشارك في تلك الاستراتيجية.

لقد أحرقت مشاورات عديدة مع قادة حكومات المنطقة، فضلا عن المحاورين الرئيسيين في المجتمع الدولي على صعيد الاجتماعات الثنائية، فضلا عن المحافل المتعددة الأطراف بشأن الساحل. والتقيت أثناء زيارتي إلى المنطقة مع ممثلي المجتمع المدني وزعماء القبائل التقليديين، والزعماء الدينيين والقيادات النسائية. وفيما يتعلق بالتنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة، فقد واصلت التنسيق بشكل وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، السيد سعيد جنيت، والممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، السيد ألبرت جيرار كويندرس، فضلا عن المنسقين الإقليميين - الحالي والسابق - للشؤون الإنسانية، السيد ديفيد غريسلي، والسيد روبرت باير. ويبرز مرفق هذا التقرير تقسيم العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفي إطار مفهوم أعم، لمست الحاجة للعمل على سبيل الاستعجال ومن البداية، مع التخطيط الطويل الأمد. والاستعجال مطلوب ليس لفداحة الموقف فحسب، بل ولتعبئة الدعم العالمي لمنطقة الساحل، لأنه لن يستمر إلى الأبد. ومع هذا الكم من المشاكل المنتشرة في أنحاء العالم، أخشى أن يتراجع الاهتمام

ولاشك أن منطقة الساحل تعاني من تحديات حمة في الحوكمة والأمن. وقد درست الحالة بعناية وتعرفت على الأطراف الفاعلة والتحديات التي يواجهونها أو كانوا سبباً لها. وفي ضوء ذلك، أعتقد بقوة أن ركيزة التنمية - وأعني التنمية التي تمكن الساحليين من أن يتولوا شؤون الساحل بأنفسهم - وهذا ما يتيح أفضل فرصة لتحسين السلام والأمن. ولا بد من تحديد أولويات إنمائية ملموسة ذات أثر قريب الأجل، بالتشاور الوثيق مع حكومات المنطقة، مع إرساء أسس تنمية مستدامة طويلة الأجل. ويجب أن يعقب ذلك، بالطبع، تعبئة الموارد الضرورية عن طريق آلية تنسيق إبداعية قادرة على رصد التقدم المحرز.

ولا يخفى علينا أن النجاح في كل ذلك يعتمد على التقدم على طريق الحوكمة الرشيدة. وفي هذا الصدد، فإن بذل المزيد من الجهد بشأن التعاون والالتزامات إزاء الحوكمة الرشيدة والأمن سيعزز آفاق التنمية.

وأعتقد أنه من المناسب جداً أن أقدم هذه الإحاطة الإعلامية للمجلس قبل بدء مرحلة التنفيذ. وتماشياً مع مبدأ تمكين الساحليين بتحديد الحلول لمشاكلهم، فقد عقدت في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ حلقة دراسية ثانية كمتابعة للحلقة الدراسية الأولى المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٢. وقد حضرها خبراء من المنطقة وأكاديميون يعملون على مسألة الساحل.

ونحن الآن بصدد بلورة توصيات الحلقة الدراسية في مشاريع إقليمية محددة وعملية سريعة الأثر ترمي إلى وضع أساس لتغيير هيكلي طويل الأجل في المنطقة. وبمجرد الانتهاء من ذلك، وبعد مشاورات مع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة - ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - نعزم طرح المشروع على الحكومات في المنطقة لمناقشته والتصديق عليه والالتزام بالاشتراك في تنفيذ استراتيجيات تصاعدية تهدف للحصول على نتائج ملموسة.

وتعبئة الموارد الضرورية للمشروع هي المرحلة الهامة التالية. ويمكن لأي جهة اختيار الكيفية التي ستشارك بها في ذلك. وعليه، فإن تعبئة الموارد ستتطلب اعتماد نهج أكثر

بمشكلة منطقة الساحل إن لم نعمل على الفور. والشعور الدولي الجماعي بالقلق إزاء انتشار الإرهاب في المنطقة وفر لي الفرصة لكسب الدعم لشعوب المنطقة، على المدى القريب والبعيد على السواء. وبالطبع، كانت الأزمة في مالي هي الدافع إلى كل ذلك.

والحالة في مالي يعتبرها الجميع بوضوح عَرَضاً لما سيحدث في أنحاء أخرى من الساحل. ما لم تكن هناك استجابة آنية للتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة برمتها. وفي حين حافظ التدخل الفرنسي في الوقت المناسب على السلامة الإقليمية لمالي والحيلولة دون استيلاء المتطرفين والإرهابيين على البلد، من الضروري الآن أن يعقب هذا النجاح حوار سياسي موثوق بمصداقيته وشامل للجميع يعالج المشاكل الحقيقية لجميع الطوائف في هذا البلد.

إنني أذكر مالي في بداية إحاطتي الإعلامية لسببين. السبب الأول، أن النجاح أو الفشل في مالي سيؤثر على منطقة الساحل برمتها. ثانياً، في حين أن التركيز على مالي والاهتمام بها ضروري، ينبغي ألا يكون ذلك على حساب بقية المنطقة. وبعبارة أخرى، عندما نتكلم عن مالي، يجب ألا ننسى منطقة الساحل أبداً.

وتركز الاستراتيجية على خمسة بلدان رئيسية في احتياج شديد. وأخذت في الاعتبار مالي وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد. وفيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية، فإنها تتطلب اعتماد نهج إبداعي يبين لشعوب المنطقة بوضوح أن الأمر لم يعد كالمعتاد بالنسبة لنا. وفي هذا الصدد، أعتقد جازماً أن علينا أن نركز على السلام والأمن في الساحل.

أود الآن بتوضيح هذه النقطة أكثر. عندما يتعلق الأمر بالمتطلبات الإنسانية للمنطقة، فإنني أعتقد أن الجهود الإنسانية المبذولة في المنطقة تمثل قصة نجاح حقيقة، فأنا لم أشهد من قبل مثل هذه الجهود الرائعة - كما أنها منسقة جيداً من خلال المنسق الإقليمي. وقد التقيت بالمنسقين المقيمين في المنطقة مرتين، واستمعت إليهم وأوضح لهم أنني مستعد بأي صفة برون أنها يمكن أن تعزز جهودهم أو تزيل أي عراقيل يواجهونها.

الأفريقي؛ وستنشأ آلية للتنسيق بين الأمم المتحدة والبنوك والمانحين لرصد التقدم.

وأود أن أوضح أيضا أن تعبئة الموارد ستكون إضافة للمساعدة المطلوبة لأنشطة التنمية البشرية التي تقوم بها الأمم المتحدة في المنطقة. وأدعو مجتمع المانحين إلى مواصلة تقديم مساعدتهم لهذا المشروع الحيوي.

أخيرا، وبالنظر إلى ضرورة تحقيق الاستدامة الطويلة الأجل من خلال تمكين شعوب المنطقة وحكوماتها، فقد أوصيت بإنشاء معهد لبحوث التنمية في الساحل، لأنه سيتعين على الناس أن يعملوا معا، وهو ما لم يفعلوه من قبل البتة. لقد عملوا في باريس وغيرها، لكن لم يعملوا معا أبدا. وسيقوم صندوق العمل المعني بالساحل بتمويل معهد البحوث.

سيكون مقر المعهد في المنطقة. وسيكون هيكلا إداريا وتنظيما خفيفا، وسيكون بمثابة مرفق للتدريب لتوليد الخبرة المحلية في المسائل التي تواجه منطقة الساحل. وسنطلب إلى الجهات المانحة انتداب خبراء في مسائل محددة، في إطار المساعدات العينية، ليشكلوا الكلية والهيئة الأساسية للمعهد.

وفي الختام، أود أنؤكد مجددا على رسالتين. أولا، لا يمكننا أن ننسى منطقة الساحل، وإلا فسوف تتكرر حالة مالي؛ وثانيا، أناشد المجتمع الدولي أن يكون سخيا مع منطقة الساحل كما كان سخيا مع مالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد برودي على إحاطته.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إبداعية. فهي تحتاج إلى آلية مرنة بما يكفي لاستقبال أي شكل من أشكال المساعدة، نقدا أو عينا، من خلال التسليم المباشر لنوع المساعدة المختارة. وسيمكننا ذلك من العمل بسرعة؛ والأهم من ذلك أن التكلفة التشغيلية ستكون متدنية حتى يتسنى إنفاق الجزء الأكبر من المساعدة في منطقة الساحل. وعلى أساس هذه المعايير، أوصي بإنشاء صندوق عمل معني بالساحل، يكون منبرا لجمع الموارد الضرورية لتلبية احتياجات الساحل، والتي يتم تحديدها من خلال المشاريع الإنمائية الإقليمية.

وكما ذكرت آنفا، سيترك للمانحين حرية اختيار نوع المساعدة التي يرغبون في تقديمها، وستعرف شعوب الساحل مصدر المساعدة. وفي هذا الصدد، بدأت مشاورات مع مصرف التنمية الأفريقي. واجتمعت بالفعل مع ممثلي البنك الدولي، وغدا ألتقي مع رئيس البنك الدولي بغية استكشاف إمكانية اشتراك البنكين في إدارة الصندوق، بدعم مجموعة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، ومنها بنك التنمية الإسلامي، وبنك الاستثمار الأوروبي، وغيرهما، حيث أعرب كل منهما بالفعل عن اهتمامه بالمشاركة في ذلك الجهد. وفي نفس الوقت، سنحتاج إلى آلية تنسيق لرصد التقدم المحرز وضمان عدم إهدار أي موارد نتيجة ازدواجية الجهود.

هذه عملية إبداعية. والاقتراح الإنمائي جاء من جامعة الساحل، بدعم من الأمم المتحدة. وستحول الاقتراح إلى خطة للتنمية، بعد موافقة حكومات بلدان الساحل. والقطاعات الرئيسية التي ستتناولها هي المياه والزراعة، والموارد الجديدة للطاقة، والطاقة الشمسية اللامركزية، والبنية التحتية للنقل، والبنية التحتية للمستشفيات والمدارس.

وسينشأ صندوق عمل تديره مجموعة من المؤسسات الإنمائية الدولية ويتولى تنسيقه البنك الدولي ومصرف التنمية